مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف
مجلة دولية نصف سنوية -554X ISSN :2602 EISSN :2773-2568
المجلد 06 العدد 02 السنة2021 ص ص: 231-251

حجم ظاهرة الاتجاروالإدمان على المخدرات في المجتمع الجزائري.

The magnitude of the phenomenon of trafficking and drug addiction in the Algerian society

مصطفى زيكيو *
جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم .
Zik.socio@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/05 تاريخ القبول : 2021/09/03

ملخص :

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية أن نسلط الضوء على ظاهرة بالغة الأهمية في المجتمع الجزائري ،ألا وهي ظاهرة الاتجار بالمخدرات والإدمان عليها،انطلاقا من الإحصائيات الصادرة من طرف الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها التابع لوزارة العدل الجزائرية،حيث تقوم هذه المؤسسة بنشر بيانات حول الظاهرة سالفة الذكر في شكل تقارير سنوية تخص الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة الثلاثة والتي تضم كل من الدرك الوطني ،المديرية العامة للأمن الوطني ،والجمارك ،فالاعتماد على هذه المصادر يعطي لنا صورة واضحة حول حجم الظاهرة على مستوى القطر الوطني ،بالإضافة إلى عدد القضايا المسجلة ،وعدد القضايا المفصول فيها والمتعلقة بالحيازة والاستهلاك والتهريب ،وعدد الأشخاص المتورطين خلال كل سنة،كما تتيح لنا أيضا هذه التقارير معرفة حصيلة نشاط انتداب المدمنين وكيفية توزيعهم حسب الحالة العائلية ،والنوع،والوضعية المهنية.

وتشير النتائج المستخلصة من تحليل إحصاءات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات إلى الارتفاع في الكميات المحجوزة خلال فترة الدراسة الممتدة ما بين (2017-2020)،و ارتفاع عدد الموقوفين.وتشير النتائج أيضا إلى أن المتورطين في قضايا الاتجار والحيازة والاستهلاك والتهريب ،هم من جنس الذكور،ومن فئة العزاب،وينتمون للفئة العمرية 18-25 سنة.

الكلمات المفتاحية :

المخدرات؛ الإدمان؛ الديوان الوطني لمكافحة المخدرات؛ الحصيلة السنوية؛ الكميات المحجوزة.

Abstract:

Through this research paper, we try to highlight a very important phenomenon in society which is the phenomenon of drug dealing and addiction. Statistics are issued by the National Office for Drug Control and

* المؤلف المرسل .

Drug Addiction of the Algerian Ministry of Justice, where this institution publishes data about the aforementioned phenomenon in the form of annual reports, regarding the annual proceeds of seized quantities of drugs and psychotropic substances by the three control departments, namely: the National Gendarmerie, the Directorate General of National Security and Customs. Depending on these sources, we can get a clear picture about the extent of this phenomenon at the national level, the number of cases recorded and the number of dismissed cases related to possession, consumption and smuggling, as well as the number of people involved each year. These reports also allow us to know the outcome of the activity of recruiting addicts and how to distribute them according to the family situation, type, and professional status.

The results from the analysis of statistics issued by the National office for Drug Control and Drug Addiction indicate a constant growth of the quantities seized during the study period between 2017 and 2020, as well as an increase in the number of detainees. The results also indicate that those involved in cases of trafficking, possession, consumption and smuggling are of the male gender, single and belong to the 18-25 age group.

Keyword:
drug; National Office for Drug Control; Annual Review; the quantity seized.

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الاتجار بالمخدرات والإدمان عليها،من أهم المشكلات التي تواجهها المجتمعات البشرية ،نظرا للخطورة التي تشكلها على البناء الاجتماعي برمته،فعلى المستوى الاجتماعي فإن الفرد المتعاطي أو المروج للمخدرات يشكل عبءً على أسرته و على مكانتها،أما على صعيد البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها ،فهو يشكل مصدر تأثير على مستوى أقرانه فيتأثرون به ويحذون حذوه مما يتسبب في تفشي هذه الظاهرة على نطاق واسع.

وعلى الصعيد الصحي فقد أكدت التقارير الصادرة من الأمم المتحدة المكلفة بمكافحة المخدرات والجريمة بأن هناك العديد من الأمراض التي تفتك بمدمني المخدرات وأخطرها مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وخاصة فيما يتعلق بالمخدرات التي يتم تناولها عن طريق الحقن فاستعمال نفس الحقنة لعدة أشخاص

يؤدي إلى تفشي هذا الوباء القاتل في صفوف تلك المجموعة،بالإضافة إلى مرض التهاب الكبد الفيروسي بأصنافه الثلاثة ،كما تؤدي أيضا الجرعات الزائدة إلى وفاة المتعاطي.

وقد أثبتت الدراسات أنه قد ينتج عن إدمان المخدرات والخمور وضع الشخص المدمن في ظروف اجتماعية واقتصادية سيئة، فالمدمن يعيش في ظروف أسرية غير مستقرة ويكون عرضة لفقدان عمله ومصدر رزقه.كما أنه يحتاج دائما إلى المال لشراء المخدرات وعادة ما يدفعه ذلك إلى انتهاج وسائل منحرفة لتوفير المال ،فقد كشفت دراسات عديدة أن نسبة ارتكاب الجريمة بعد التعاطي أكبر منها قبل التعاطي وبالتالي يصبح الفرد مجرما بسبب الإدمان(سالم،وآخرون،2015 ، ص 92)

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على تحليل الإحصائيات التي نشرها الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها ،في شكل تقارير سنوية توضح الحصيلة السنوية لظاهرة الاتجار بالمخدرات وحيازتها واستهلاكها،وعدد الأشخاص الموقوفين وخصائصهم الاجتماعية والديمغرافية ،والاقتصادية.

مشكلة الدراسة:

يعرف المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة تهديدا حقيقيا نتيجة محاولة بعض الشبكات الإجرامية بإغراقه بكميات هائلة من المخدرات بمختلف أصنافها ،منها القنب الهندي،والكوكايين،والهيروين،والمؤثرات العقلية بشتى أصنافها،وهذا ما تؤكده الإحصائيات الصادرة من الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها في تقاريرها السنوية.وعليه فإننا سنحاول الإجابة على التساؤلات الآتية :

ما حجم ظاهرة الاتجار بالمخدرات في المجتمع الجزائري ؟ و ما حجم الكميات المضبوطة من طرف مصالح المكافحة الثلاثة(شرطة، درك،جمارك)؟ وما هي الخصائص الاجتماعية للأشخاص الذين يُعالَجُون من ظاهرة الإدمان وفق الإحصاءات المتاحة لدينا؟

حدود الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على تحليل إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها،وتُصدر هذه الهيئة تقارير سنوية حول هذه الظاهرة تحت عنوان:نشاطات

مكافحة المخدرات والإدمان عليها ،وقد اعتمدنا على التقارير السنوية التي تخص الحصيلة السنوية لسنة **2017-2018-2019-2020.**

1.1. مصطلحات الدراسة:

1.2. المخدر:

هي كل مادة خام أو مستحضرة تحتوي على جواهر منبهة أو مسكنة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية والصناعية الموجهة،أن تؤدي إلى حالة من التعود والإدمان عليها مما يضر بالفرد والمجتمع جسميا ونفسيا واجتماعيا(وفقي،21،2003)

وتنقسم المواد المخدرة إلى:

1-1-1-المواد المخدرة الطبيعة :

مثل الحشيش cannabis،والخشخاش،والأفيون،ونبات الكوكا،والقات.

1-1-2-المواد المخدرة الصناعية :

ومنها الهيروين وهو أحد مشتقات الأفيون وأقوى من المورفين خمس مرات،وسيطرته على المتعاطي سريعة ،وقد تزايد الإقبال على ادمان الهيروين بصورة مفزعة في العديد من دول العالم (استيتية،سرحان،2012 ، ص 145)

1-1-3-المواد المخدرة الصناعية :

صنفتها هيئة الصحة العالمية على أنواع هي:

- عقاقير تؤدي إلى التنبيه الشديد وتسمى العقاقير المنبهة.
- عقاقير تؤدي إلى الهبوط وتسمى العقاقير المهدئة.
- عقاقير تؤدي إلى تنشيط الإدراك وسرعة الحركة ،وتسمى العقاقير المهلوسة (نفس المرجع السابق، ص 145)

2.1.الادمان :

بشكل عام هو سوء استخدام العقاقير أو الكحوليات ويصبح المدمن تحت تأثيرها في جميع تصرفات حياته ،ولا يمكنه الاستغناء عنها وبمجرد نفاذ مفعولها يلجأ إلى البحث عنها ،وتصبح شغله الشاغل متجاهلا أي شيء مهم أخر ،أو الالتفات إلى حقيقة اعتماده الإدماني عليها والذي يوصل له الشعور بالسعادة والانبساط،ويرتبط الإدمان

بمفاهيم عديدة منها مفهوم التعود **Habituation** ومفهوم الاعتماد **Dépendance** (الغريب،2006 ، ص 28)

ويُعَّرف الإدمان أيضا بأنه حالة من التسمم مزمن نتيجة للتعاطي المتكرر والمستمر للعقاقير ،ويعني التعاطي المتكرر لمادة نفسية أو لمواد نفسية حتى أن المدمن يكشف عن عجزه أو رفضه للانقطاع أو لتعديل تعاطيه،بل تصبح حياته تحت سيطرة المادة المخدرة حتى استبعاد اي نشاط اخر،غير الاهتمام بكيفية الحصول المخدر ثم تعاطيه(الهوارنة،2018 ، ص 11)

3.1.المؤثرات النفسانية:

لا تزال سوق المؤثرات النفسانية الجديدة تتسم بالدينامية الشديدة ،وبظهور أعداد كبيرة من المواد الجديدة التي تنتمي إلى مختلف المجموعات الكيميائية.فما بين عامي 2009-2016 أبلغ 106 بلدان وأقاليم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بظهور 739 مؤثرا مختلف من المؤثرات النفسانية الجديدة،وكثيرا ما تظهر المواد الجديدة التي تُسَوقْ بطرق وأشكال متعددة ومختلفة بسرعة ثم تختفي،في حين يُتعاطى بعضها بانتظام بين مجموعة صغيرة من المتعاطين وأفادت عدة بلدان بأن المؤثرات النفسانية الجديدة تباع تحت اسم مخدرات خاضعة للمراقبة من قبيل ثنائي إيثيلاميد حمض الليسيرجيك LSD أو الإكستازي.وقد أدى يسر الحصول على بعض المؤثرات النفسانية الجديدة التي كثيرا ما يُتعاطى لأسباب مماثلة لأسباب تعاطي المخدرات التقليدية وانخفاض أسعارها(مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،2017 ، ص 14)

المصدر:مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،التقرير السنوي 2017.

أما في الجزائر فقد نشر الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها في تقريره السنوي لسنة 2017 أهم العقاقير المهلوسة التي تم ضبطها من طرف مصالح المكافحة ،وقد ورد في التقرير السنوي الخاص بسنة 2017 بأنه قدتم حجز كمية معتبرة من المؤثرات العقلية بشتى أنواعها قدرت بـــ **1201792** قرص مهلوس ،منها 20.31 % ما يتعلق بالنوع ريفوتريل من الكمية المجوزة(أنظر إلى الشكل الموالي)

الشكل رقم (02): كمية المؤثرات العقلية المحجوزة حسب الصنف.خلال سنة 2017

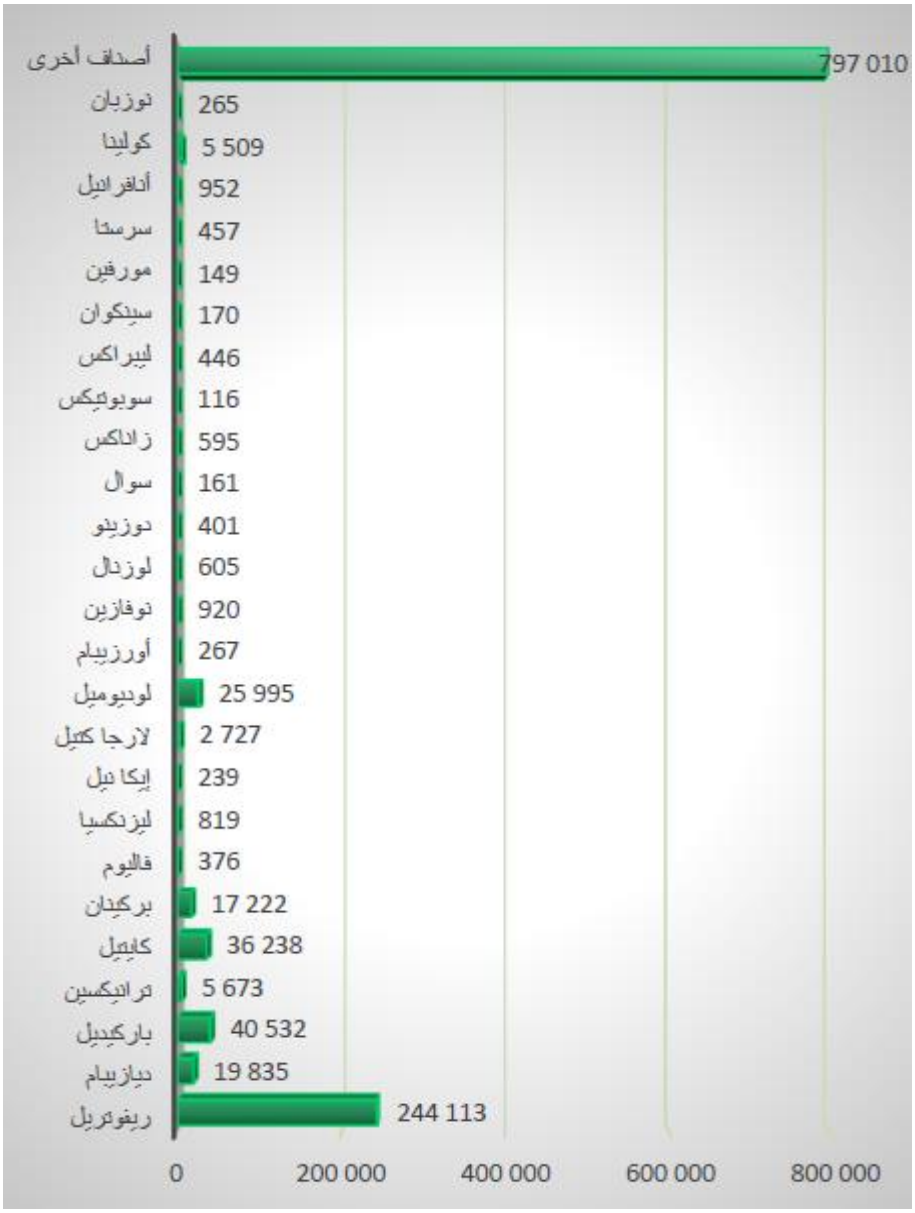

المصدر:الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها،الحصيلة السنوية 2017.على الرابط:
https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/donnees_statistiques/bilan[2017].pdf

2. حجم ظاهرة الاتجار بالمخدرات والإدمان عليها في المجتمع الجز ائري:

2-1-القضايا المسجلة والكميات المحجوزة:

جدول رقم 01 :يبين المجموع العام للقضايا المعالجة خلال الفترة ما بين (2017-2020)

التصنيف حسب طبيعة المخالفة		عدد القضايا المسجلة خلال سنة 2017	عدد القضايا المسجلة خلال سنة 2018	عدد القضايا المسجلة خلال سنة 2019	عدد القضايا المسجلة خلال سنة 2020
القنب	راتنج القنب	24874	28512	25246	31740
	حشيش القنب	2	02	08	05
	بذورالقنب	5	09	08	10
	نبات القنب	15	19	13	11
الكوكايين		102	124	156	177
الكراك		09	01	-	-
الهيروين		62	65	59	129
الأفيون		-	01	03	-
المؤثرات العقلية		7883	10771	11687	16898
المجموع		32952	39504	37180	48970

المصدر:الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، استنادا على التقارير السنوية لـ سنة 2017-2018-2019-2020.

تبين المعطيات الواردة في الجدول رقم (01) بأن القضايا المتعلقة بمادة القنب هي من أكثر القضايا تسجيلا بالمقارنة مع المواد المخدرة الأخرى،وهذا يدل على تنامي ظاهرة الاتجار واستهلاك لمادة القنب في المجتمع الجزائري،كما تبين معطيات الجدول أيضا أن القضايا المتعلقة بالمؤثرات العقلية تأتي في المرتبة الثانية وتشهد هذه الظاهرة ارتفاعا من سنة لأخرى حسب الفترة المبينة في الجدول ،حيث تم تسجيل سنة 2017 (7883) قضية وفي السنة الموالية سجلت (10771) قضية أي بزيادة قدرها 2888 قضية وخلال سنة 2019 ارتفع عدد القضايا ليصل إلى 11687 قضية وخلال سنة 2020 تم تسجيل 16898 قضية،بينما تأتي في المركز الثالث مادة الكوكايين ،ولكن ما يلاحظ من خلال بيانات الجدول هو ارتفاع في عدد القضايا خلال الفترة الممتدة بين 2017-2020.

جدول رقم-02-:جدول يبين الكميات المحجوزة من القنب بالكيلوغرام خلال الفترة 2017-2020.

التصنيف حسب طبيعة المخالفة		الكميات المحجوزة من (راتنج القنب) خلال سنة 2017	الكميات المحجوزة من (راتنج القنب) خلال سنة 2018	الكميات المحجوزة من (راتنج القنب) خلال سنة 2019	الكميات المحجوزة من (راتنج القنب) خلال الإحدى عشرة أشهر الأولى 2020
التهريب والاتجار	داخل الوطن	31515.967	18145.824	25155.389	29164.455
	على الحدود الوطنية	20832.594	13537.595	29805.907	47755.825
الحيازة والاستهلاك		261.346	252.967	172.124	64.244
المجموع		52609.907	31936.386	55133.420	77004.523
كميات المحجوزات التي تدخل في زراعة القنب					
الفترة / الزراعة		2017	2018	2019	2020
حشيش القنب		28.841	1.146	8.081	1.496
بذور القنب		1.1135	2.42429	0.885372	4.297330
نبات القنب		3707 نبتة	1159 نبتة	1576 نبتة	7378 نبتة

نفس المصدر السابق.التقرير السنوي الخاص بالحصيلة السنوية للفترة ما بين 2017 --2020

تبين معطيات الجدول رقم (02) بوجود ارتفاع في كمية المحجوزات من راتنج القنب خلال الفترة الممتدة ما بين (2017-2020) سواء تعلق الأمر بالمحجوزات داخل الوطن أو على الحدود الوطنية ،حيث بلغ مجموع المحجوزات خلال سنة 2017 (52609.907) وخلال سنة 2018 بلغت كمية المحجوزات (31936.386 كغ)أي بانخفاض قدره (13370.143 -) وارتفعت هذه الكمية لتصل إلى(55133.420) كغ خلال سنة 2019 ،بينما بلغت كمية المحجوزات سنة 2020 (77004.523 كغ) أما فيما يخص زراعة الحشيش فإن المعطيات تبين أن هناك محاولات من بعض العصابات الاجرامية لممارسة هذا النوع من النشاط غير المشروع سعيا منهم لزراعة هذه السموم وإنتاجها محليا.ويمكن تفسير الارتفاع في كميات المحجوزات والتي تقدر بالأطنان -كما تبينه المعطيات الواردة في الجدول - هو الموقع الجغرافي الذي تتميز به الجزائر ،حيث توجد

دولة من دول الجوار هي مصدر هذه الكميات الضخمة من القنب،أين تتم زراعتها بشكل واسع ،ومن جهة أخرى تسعى العصابات المتخصصة في الاتجار بالمخدرات إلى إيصال شحناتها إلى مختلف الدول الأخرى مرورا بالجزائر .

عد وجود المادة المخدرة ركنا أساسيا من أركان عملية التعاطي،إذ لا يستطيع الفرد ممارسة الإدمان على تعاطيه سلعة هي بالأساس غير موجودة،ولا يعرف عنها شيئا الأمر الذي يجعل مكافحة وجود المخدرات كسلعة متداولة بين الناس شرطا أساسيا من شروط مكافحة ظاهرة التعاطي والحد من انتشارها في الوسط الاجتماعي على الرغم من أن عمليات الوقاية من خلال تنمية الوعي بالخطر المترتب على التعاطي يمكن أن تساعد في الحد من انتشار لكن الوجود المادي للسلعة المخدرة يمكن أيضا أن يقلل من أهمية الجهود التي تبذلها الجهات المعنية في عمليتي المكافحة والوقاية (الأصفر،2012،ص 140)

إن توفر هذه السموم بهذه الكميات يجعلنا ندق ناقوس الخطر والتحذير من انعكاساتها المدمرة للنسيج الاجتماعي من خلال تفشي ظاهرة الإدمان التي تمس شرائح عريضة من شرائح المجتمع ،فلا تسلم من مخالبها أي فئة اجتماعية بمختلف اعمارها،كما تبين المعطيات أيضا أن الأجهزة الأمنية الثلاثة المكلفة بمكافحة المخدرات (شرطة،درك،جمارك) تبذل مجهودات جبارة لمحاربة هذه الظاهرة والتقليل من مخاطرها والدليل على ذلك يتجلى في حجم الكميات المحجوزة.

جدول رقم (03): يبين الكميات المحجوزة من المؤثرات العقلية خلال الفترة 2017-2020

التصنيف حسب طبيعة المخالفة		الكميات المحجوزة خلال سنة 2017	الكميات المحجوزة خلال سنة 2018	الكميات المحجوزة خلال سنة 2019	الكميات المحجوزة خلال سنة 2020
التهريب والاتجار	داخل الوطن	1033756 28 قارورة 355 كبسولة 12 علبة	1088801 - 1559 كبسولة -	644451 - - -	1020636
	على الحدود الوطنية	48744 - - -	492915 06 قارورات 4862 كبسولة 18 حقنة	1214080 253 قارورة 840 كبسولة -	3903889 40 قارورة - -
الحيازة والاستهلاك		119292 256 قارورة	226127 889 قارورة	227392 56 قارورة	230176 228 قارورة
المجموع		1201792 284 قارورة 355 كبسولة 12 علبة	1807843 895 قارورة 6421 كبسولة 18 حقنة	2085923 311 قارورة 840 كبسولة -	5154701 268 قارورة

نفس المصدر السابق.

توضح المعطيات الواردة في الجدول بوجود ارتفاع لافت في كميات المهلوسات التي ضبطت من طرف مصالح المكافحة ،وهذا ان دل على شيء إنما يدل على استفحال ظاهرة الاتجار واستهلاك المؤثرات العقلية في مجتمعنا وكثرة الطلب عليها مما يشجع عصابات التهريب لإغراق المجتمع بهذه المواد من أجل تحقيق مكاسب مالية ،دون الاكتراث بمخاطرها ،حيث أصبح العديد من الأشخاص من الجنسين تابعين لهذه المادة ،وهناك آخرون لا يستطيعون الاستغناء عنها إطلاقا،فقد كانت المؤثرات العقلية سببا في العديد من جرائم القتل،وجرائم العنف الجسدي ،وجرائم السرقة باعتبار ان الشخص المدمن على هذه العقاقير المحظورة يسعى بشتى الطرق لتأمين المصاريف التي تمكنه من اقتنائها.وقد تكون أيضا سببا في وفاة المتعاطي نفسه بسبب الجرعات الزائدة التي يتناولها. ولهذا تم تخصيص يوم **31 أوت** من كل عام كيوم عالمي من أجل التوعية بالمخاطر الناجمة عن الجرعة الزائدة.

2.2.حصيلة علاج المدمنين:

جدول رقم 04:يبين حصيلة انتداب وعلاج المدمنين خلال سنة 2019.

الحالة العائلية			الجنس		الأعمار				الوضعية المهنية			المخدرات المستهلكة			
متزوج	عازب	حالات أخرى	ذكور	اناث	15- سنة	16-25 سنة	26-35 سنة	35+ سنة	طالب	عامل	بدون عمل	القنب	المؤثرات العقلية	متعدد الإدمان	حالة أخرى
5392	16108	1882	20662	2754	826	9481	7476	5508	3265	7235	12882	4990	6096	7799	4497

نفس المصدر السابق. الحصيلة السنوية 2019.

توضح بيانات الجدول رقم (04) مجموعة من الخصائص الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية للأشخاص الذين يُعَالجون على مستوى المراكز المتخصصة في علاج المدمنين ،حيث نلاحظ أن فئة العزاب هي الأكثر تضررا من ظاهرة الإدمان ،حيث بلغ عددهم حسب - الإحصائيات التي نشرها الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها - **16108** شخص أي بنسبة تقارب **69 %** ،ثم تليها فئة المتزوجين بـــ **5392** حالة ،أما فيما يخص توزيع المدمنين حسب الجنس فإننا نلاحظ أن هذه الظاهرة تمس الذكور أكثر من الإناث ،حيث بلغت نسبة الذكور كما هو مبين في الجدول بحوالي **88 %**،بينما تمثل الإناث النسبة المتبقية والمقدرة بـ **12 %**،أما بالنسبة لتوزيع المدمنين حسب الأعمار ،فإننا نلاحظ بأن الفئة العمرية 16-25 سنة هي الأكثر تضررا من هذه الظاهرة (الإدمان) ثم تليها الفئة **26 - 35** سنة بـ **7476** شخص والفئة أكبر من 35 سنة تضم **5508** شخص .أما بالنسبة للوضعية المهنية فإن فئة البطالين هي الفئة المتضررة من ظاهرة الإدمان ثم تليها فئة العمال.

ويمكن تفسير الأرقام السابقة بما يلي:

- بالنسبة للحالة الاجتماعية لاحظنا أن فئة العزاب جاءت في المرتبة الأولى من حيث عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج الخاص بالإدمان ،فمرحلة العزوبية تتميز بتحرر الفرد من المسؤوليات واستقلاليته من الناحية المادية فتجده ينساق في بعض الحالات إلى تناول بعض العقاقير بغرض المغامرة والاستكشاف،ولكن سرعان ما يصبح تابعا لها.
- أما بالنسبة لتوزيع المدمنين حسب الجنس فقد دلت النتائج بأن الذكور هم أكثر تضررا من ظاهرة الإدمان عكس الإناث، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها طريقة التنشئة الاجتماعية ،حيث يتساهل بعض الأولياء مع أبنائهم من خلال عدم مساءلتهم عن أسباب الغياب عن البيت لمدد طويلة. وعدم محاسبتهم على التدخين الذي يعتبر كمقدمة للانتقال إلى استهلاك مادة القنب.
- نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن المخدرات الأكثر استهلاكا من طرف المدمنين هي المؤثرات العقلية،فالبعض يلجأ إلى استهلاك المهدئات كعلاج للقلق ،ولكن سرعان ما يتحول هذا العلاج إلى إدمان يستعصي على الفرد تجاوزه.

وهناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها يمكن من خلالها تفسير ظاهرة الإدمان على المخدرات والمؤثرات النفسية نوجزها في النقاط الآتية:

- يشكل مرضى الاكتئاب في العالم غالبية زوار العيادات النفسية ،كما تشير إحصاءات منظمة الصحة العالمية إلى أن 3 % من سكان العالم يصابون بالاكتئاب ،والاكتئاب هو الحالة التي يشعر فيها الفرد بالحزن الشديد والقنوط والغم والعجز واليأس والذنب،مصحوبة بانخفاض في النشاط النفسي والذهني والحركي وضعف الاهتمام بالأمور الشخصية والاجتماعية وكره للحياة ،وأفكار انتحارية أحيانا،ومن هنا فإن الشخصية المكتئبة غالبا ما تلجأ إلى المخدرات ضنا من صاحبها أنها تعينه على الإحساس بالذات والقوة وبتقبل الجماعة والتغلب على الأفكار التي تسبب له الضيق(المشرف ،الجوادي،2011،ص 91)

- الأسرة المفككة هي من أهم العوامل التي تؤدي إلى الإدمان فاستمرار النزاع والشقاق بين الآباء والأمهات في معظم الأوقات،فلا شك أن الشاب إذا وجد الخصومة دائمة في المنزل،فإنه سيترك هذا الجو الخانق ويهرب من محيط الأسرة باحث عن أية وسيلة تنسيه همومه ومشكلاته العائلية ،وغالبا ما ينجم عن هذا الوضع الخاطئ الوقوع في العادات الاجتماعية السيئة مل التدخين والسهر خارج المنزل ثم تكون النهاية بتعاطي المخدرات،وخاصة السموم البيضاء(شاهين،2000 ،ص 31)

- من الشروط التي تساعد علي نجاح علاج الإدمان في الجزائر هو رغبة الشخص المريض في التخلص من الادمان وحب الاقلاع عن المخدرات والرغبة في العودة الي ممارسة حياته بشكل طبيعي بعيداً عن طريق الادمان ،وأما عن مدة علاج الأعراض الانسحابية للمخدرات وسحب السموم من الجسم فإن الشخص المريض يظل في المركز العلاجي في مراكز سحب السموم **الديتوكس** مدة تصل إلى 21 يوم ،وهي مدة كافية من أجل سحب سموم المخدرات من الجسم وعلاج الاعراض الانسحابية ،ويتم وصف أدوية علاج الإدمان التي لها دور كبير في التخفيف من الأعراض الانسحابية للمواد المخدرة والتي لها دور كبير في التقليل من التوق إلي المخدر وهي مرحلة الانفطام , يعني التوقف عن تناول المخدرات التي اعتاد عليها الجسم ،وبعد الانتهاء من تلك المرحلة يخضع الشخص المريض الي مرحلة العلاج بالإسناد حيث يتم حضوره إلى المستشفي والمركز العلاجي مرة كل اسبوع من أجل الخضوع الى العلاج مع مختصين نفسانيين مدة تصل الي ساعة تقريباً(مركز علاج الإدمان في الجزائر،2020)

- يمكن القول بأن ظاهرة الإدمان هي عبارة عن ثقب أسود يستوعب جميع الفئات العمرية دون استثناء ،وعليه فإن المسؤولية تقع على جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية وخاصة الأسرة فمسؤولية الوالدين مصيرية بالنسبة لمستقبل الأبناء،وذلك من خلال نقل القيم والمعايير التي من شأنها أن تجنبهم الوقوع في شَرَكْ الإدمان ،بالإضافة إلى مراقبة الآباء لجماعة الأقران الذين يخالطون أبنائهم لأن ظاهرة الإدمان

عادة ما تكون عملية تقليد لبعض الأقران.سببا في الوقوع فيها،وفي هذا الإطار يجب التركيز على نمط التنشئة الاجتماعية،فهناك العديد من الأسر تغض الطرف على مراقبة الأبناء وخاصة الذكور ولا تتفطن إلى إدمان أبنائهم إلا بعد فوات الأوان.

3.2. عدد القضايا المعالجة وعدد الأشخاص المتورطين حسب صنف المخدرات.

جدول رقم 05:توزيع الأشخاص المتورطين حسب نوعية المخدرات خلال سنة 2019.

التصنيف حسب نوعية المخدرات		القضايا المعالجة خلال سنة 2019	الأشخاص المتورطين خلال سنة 2019			
			الأجانب	المواطنون	المجموع	حالة فرار
القنب	راتنج القنب	25246	149	30570	30719	816
	حشيش القنب	8	01	18	19	01
	بذور القنب	8	-	10	10	-
	نبات القنب	13	1	27	28	-
الكوكايين		156	03	327	330	17
الكراك		--	-	-	-	-
الهيروين		59	10	78	88	01
الأفيون		03	04	-	04	-
المؤثرات العقلية		11687	26	15666	15692	320
المجموع		37180	194	46696	46890	1155

نفس المصدر السابق الحصيلة السنوية 2019.

توضح البيانات الواردة في الجدول 05 أن عدد الأشخاص المتورطين في قضايا المتعلقة بـ راتنج القنب بلغ 30179 شخص منهم 30570 مواطن و 149 شخص أجنبي ،ومن خلال هذه الأرقام يمكن تسجيل ملاحظتين هامتين الأولى : تتعلق بالعدد الكبير من المواطنين الذين يتورطون في قضايا القنب مما يؤدي إلى اكتظاظ السجون بالنزلاء ،وهذا ما يثقل كاهل ميزانية الدولة التي تصرف مبالغ ضخمة من أجل إطعامهم وإيوائهم.أما الملاحظة الثانية تتمثل في تورط أجانب في قضايا المخدرات وهو ما يؤكد بأن جرائم المخدرات هي جرائم عابرة للحدود تنخرط فيها عصابات إجرامية متعددة الجنسيات يجمعهم قاسم مشترك واحد وهو السعي من أجل كسب المال.

4.2. الأشخاص المحكوم عليهم في قضايا المخدرات

1.4.2. قضايا الحيازة والاستهلاك:

جدول رقم (06):الأشخاص المحكوم عليهم في قضايا المخدرات المعالجة على مستوى مجموع المحاكم خلال سنة 2019.

جدول رقم (06): جدول يوضح توزيع الأشخاص المحكوم عليهم في قضايا الحيازة والاستهلاك حسب الجنس(النوع) والسن خلال سنة 2019.

الرجال						النساء					
- 18 سنة	25-18	35-26	45-36	55-46	+55 سنة	- 18 سنة	25-18	35-26	45-36	55-46	+55 سنة
453	11640	9880	4429	1086	414	02	93	136	32	03	01
27902						267					

نفس المصدر السابق.

تبين معطيات الجدول رقم 06 أن الذكور هم أكثر تورطا في قضايا الحيازة واستهلاك للمخدرات ،حيث بلغت نسبة الذكور 99 %،وقد بلغت نسبة الذين ينتمون للفئة العمرية 18-25 سنة ،بـــ 41.71 %،ثم تليها الفئة العمرية 26-35 سنة بنسبة تقدر بحوالي 35.40 %،فإذا اعتبرنا أن مرحلة الشباب تمتد من **18 - 35** سنة فإننا نجد بأن عدد المتورطين الشباب الذكور يقدر بحوالي 77.11 % .فمرحلة الشباب مرحلة حرجة في حياة الإنسان ،فإذا لم يتلق الفرد في هذه المرحلة الرعاية اللازمة على مستوى الأسرة ،فإنه قد ينساق إلى اتباع أساليب غير مشروعة ،فالعديد من الشباب يستسلمون للإغراء من أجل تحصيل المال وهو ما تسعى إليه العصابات الإجرامية المتخصصة في ترويج المخدرات من خلال الإيقاع بالعديد من الشباب في فخ المتاجرة بالمخدرات مستغلين بذلك حالتهم الاجتماعية والاقتصادية.كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول السابق أن ظاهرة الاستهلاك والحيازة تمس جميع الفئات العمرية بدءا بالأحداث،و الشباب ثم الكهول .

وقد أشار تقرير المخدرات العالمي لسنة 2014 الصادر من طرف هيئة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة،بأن غالبية من يتم اعتقالهم بسبب ارتكابهم جريمة المخدرات هم من جنس الرجال، ويتفاوت ضلوع المرأة في جرائم المخدرات تبعا لأنواع المخدرات التي تفضلها.ويمكن أن تُلاَحَظ أعلى نسبة للنساء المحتجزات أو المشتبه فيهن فيما يتصل بالجرائم المتعلقة بالمسكنات والمهدئات(مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،2014،ص 19) ،وقد ورد أيضا في تقرير حديث لهيئة الأمم المتحدة صدر سنة 2020،يشير إلى أن المرآة تعاني من عواقب خطيرة نتيجة تورطها في جريمة الاتجار وحيازة المخدرات بسبب درجة الوصم التي تكون أكبر بالنسبة للمرأة

مقارنة بالرجل بسبب القوالب النمطية القائمة على الجنس(**UNODC ,2020,p57**)

2.4.2.قضايا التهريب والمتاجرة:

جدول رقم (07): توزيع المتورطين في قضايا التهريب والمتاجرة بالمخدرات حسب السن والجنس خلال سنة 2019.

الرجال						النساء					
18- سنة	25-18	35-26	45-36	55-46	55+ سنة	18- سنة	25-18	35-26	45-36	55-46	55+ سنة
63	1795	3466	2221	792	118	0	22	74	10	06	0
8455						112					

نفس المصدر السابق.

من أهم النتائج المستخلصة من الجدول رقم -07 - نوجزها في النقاط الآتية :

- فئة الشباب الذكور هم أكثر تورطا في قضايا التهريب والمتاجرة في المخدرات.
- الشبكات الإجرامية تعتمد في نشاطاتها الإجرامية على فئة الأحداث وفئة النساء من أجل تضليل قوات مكافحة المخدرات.
- ظاهرة التهريب والمتاجرة في المخدرات تمس جميع الفئات العمرية من الجنسين حسب المعطيات المتاحة لدينا.

3.نتائج الدراسة:

من خلال تحليل إحصاءات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، توصلنا إلى بعض النتائج نوجزها في النقاط الآتية:

- ارتفاع عدد القضايا المعالجة خلال الفترة الممتدة ما بين (**2017-2020**) وخاصة فِيمَا يتعلق بقضايا القنب والمؤثرات العقلية.
- ارتفاع لافت في كمية المخدرات المحجوزة خلال الفترة السالفة الذكر،وهذا يبين سعي عصابات الجريمة المنظمة في اغراق المجتمع بتلك السموم سعيا منها لتحقيق مكاسب مالية،ومن جهة أخرى فإن ارتفاع حجم الكميات المحجوزة يدل أيضا على تفطن وتفاني قوات المكافحة الثلاثة التي تتشكل من الشرطة ،والدرك ،والجمارك من أجل التصدي لهذه الظاهرة.
- بينت الأرقام المتعلقة بعلاج المدمنين بأن فئة البطالين الشباب العزاب من جنس الذكور هم الأكثر تواجدا على مستوى مراكز العلاج من أجل الإقلاع عن الإدمان ،وفي هذا السياق فإن الدولة الجزائرية قد أنشئت مراكز متخصصة تتكفل برعاية المدمنين.
- تفيد البيانات بتورط الأجانب في قضايا الحيازة والاستهلاك والتهريب مما يؤكد أن ظاهرة الاتجار بالمخدرات هي جريمة عابرة للأوطان ولا تعترف بحدود الدول بل تعترف فقط بالعائد المالي الذي تجنيه من خلال ممارسة أنشطتها الإجرامية
- بالنسبة للخصائص الديمغرافية للمحكوم عليهم في قضايا الحيازة والاستهلاك والتهريب ،فهم ينتمون للفئة العمرية 18-25 سنة والفئة العمرية 26-35 سنة.ومن جنس الذكور.
- عدد القضايا التي تم الفصل فيها والمتعلقة بالحيازة والاستهلاك خلال سنة 2019 بلغ 26574 قضية أي بنسبة تقدر بحوالي 98 %،وهذا ما يجعلنا نقول

بأن جهاز العدالة والمؤسسة القضائية بصفة عامة تسعى جاهدة لمحاربة هذه الآفة التي تهدد تماسك النسيج الاجتماعي.

4.خاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية نؤكد بأن ظاهرة الاتجار بالمخدرات وإدمانها هي من أخطر الظواهر التي تهدد المجتمعات بكل فئاته ،فهي إذن قضية تخص كل أفراد المجتمع بكل مكوناته وليس فئة بعينها ،ولهذا يجب أن تتجند كل الطاقات الفاعلة في المجتمع سواء كانت مؤسسات المجتمع المدني أو مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة،والمدرسة والمسجد،ووسائل الإعلام.فهي كلها معنية بالتوعية من مخاطر هذه الظاهرة كلٌ حسب موقعه.

5. التوصيات:

1-إعادة النظر في بعض القوانين التي تعيق ادماج بعض المسبوقين في قضايا المخدرات في الحياة الاجتماعية الطبيعية،وأهمها صحيفة السوابق العدلية التي تشكل عائقا للكثير منهم بسبب إدراجها في ملف التوظيف أو الملف المتعلق بالسجل التجاري

2-تشجيع الشباب في الانخراط في العمل الجمعاوي ،حتى يكون مُؤثرا عوض أن يكون متأثرا.

3-تشديد العقوبة على المتاجرين والمهربين في قضايا المخدرات.

4-تشديد الرقابة على الوصفات الطبية وخاصة فيما يتعلق ببعض الأدوية كالمهدئات لأن الجرعات الزائدة لهذه المهدئات تؤدي بمستهلكها إلى ولوج عالم الإدمان.

5-التوعية بمخاطر ظاهرة الإدمان في المناهج الدراسية للأطوار الثلاثة حتى تترسخ في أذهان الأجيال الصاعدة خطورة وعواقب الإدمان.

6-توفير الإمكانيات للمصالح الأمنية المكلفة بالمكافحة من أجل الحد من انتشار ظاهرة الاتجار بالمخدرات.

قائمة المراجع:

1-استيتية،دلال.سرحان،عمرو. (2012).المشكلات الاجتماعية.الأردن:دار وائل للنشر والتوزيع.

2.الأصفر،أحمد عبد العزيز. (2012).أسباب تعاطي المخدرات في العالم العربي.الرياض:جامعة نايف للشؤون الأمنية.

3- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها. (2017).الحصيلة السنوية.الجزائر:وزارة العدل.تم الاطلاع عليه من خلال الرابط:https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/donnees_statistiques/bilan[2017].pdf

4- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها،التقارير السنوية (2018-2019-2020).الجزائر:وزارة العدل.تم الاطلاع عليها من خلال الروابط الآتية:

https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/donnees_statistiques/bilan[2018].pdf

https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/donnees_statistiques/bilan[2019].pdf

https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/donnees_statistiques/bilan[2020].pdf

5-الهوارنة،معمر .(2018).عالم المخدرات والجريمة بين الوقاية والعلاج.دمشق:منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.

وفقي،حامد أبو علي .(2003).ظاهرة تعاطي المخدرات الأسباب – الآثار –العلاج.الكويت:قطاع الشؤون الثقافية.

6- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة .(2014).تقرير المخدرات العالمي.فيينا:منشورات الأمم المتحدة.

7- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة .(2017).تقرير المخدرات العالمي.تم تصفحه يوم 05 جانفي 2021 على الرابط الأتي:https://www.unodc.org/wdr2017/field/WDR_Booklet1_Exsum_Arabic.pdf

8-مركز علاج الإدمان في الجزائر **.(2020).**علاج الاضطرابات النفسية.تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/05/31 على الرابط:**https://bit.ly/3fKtoZ5**

9-المشرف،عبد الإله.الجوادي رياض .(2011).المخدرات والمؤثرات العقلية أسباب التعاطي وأساليب المواجهة.الرياض:جامعة نايف للشؤون الأمنية.

10-سالم،سماح وآخرون(2015).الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف.الطبعة الأولى.الأردن:دار المسيرة للنشر والتوزيع.

11-شاهين،أحمد عبد الهادي .(2000).مشكلة الإدمان والتدخين عند الشباب وكيف عالجها الإسلام؟القاهرة:دار الكتب المصرية.

12-الغريب،عبد العزيز. (2006). ظاهرة العود للإدمان في المجتمع العربي.الرياض:جامعة نايف للشؤون الأمنية.

13-UNODC.(2020).other drug policy issues .*World Drug Report 2020.*United Nations publication.